

**واقع تدريس التاريخ وفق النظام الجامعي الجديد (ل.م.د.)
في الجامعة الجزائرية قسم العلوم الإنسانية
"جامعة ابن خلدون بتيارت أنموذجا"**

د/ محمد بليل

قسم العلوم الإنسانية بجامعة تيارت

مقدمة

لقد اهتمت الجزائر منذ استرجاعها للسيادة الوطنية، إلى إعادة صياغة تدريس مواد التاريخ وفق الهوية الوطنية، حيث سطرت برامج تعليمية للمنظومة التربوية والجامعية وفق مرجعية الثورة الجزائرية والتاريخ المشترك لأبناء الشعب الجزائري، وكان نصيب تدريس مواد التاريخ في الجامعة الجزائرية ضئيلا في البداية، سرعان ما تفتظنت قيادة البلاد لهذا الأمر، وسعت جاهدة لتوسيع تدريس التاريخ عبر معظم الجامعات الجزائرية.

وكانت الجامعة الجزائرية تعتمد على عدد كبير من المتعاونين العرب والأجانب في عملية التكوين، وفيما بعد فتحت الجامعة الجزائرية مهام التكوين فيما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه) بإرسال الطلبة المتفوقين إلى الخارج، وبعد إكمال دراستهم وعودتهم للجزائر، قام الأساتذة الجزائريون بمساعدة البعض الآخر ذوي الرتب العلمية العالية، بفتح مسار التكوين لطلبة التاريخ بالجامعات الجزائرية.

وكانت جامعة ابن خلدون بتيارت مع أول دفعة لشعبة التاريخ في الموسم الجامعي 2006-2007، بعدد يفوق 150 طالب؛ سرعان ما ازدادت الأعداد وأصبح التاريخ شعبة مستقلة ضمن قسم العلوم الإنسانية، وأصبح يتخرج من هذا القسم عدد كبير من الطلبة لتغطية مهام التدريس بولايي تيارت وتشمسيت ونجاح عدد معتبر منهم في مسابقات الماجستير المنظمة من قبل أقسام التاريخ بالجامعات الجزائرية.

وفي خضم إصلاحات التعليم الجامعي الجديد وتطبيق نظام ل.م.د تدريجيا بالجامعة الجزائرية، عرفت شعبة التاريخ تحولا هاما بفتح أول فرع لهذا النظام في السنة الجامعية 2009-2010، بأول دفعة لستين طالبا ليفتح تخصصين ضمن مسار

للجزائر وغيرها من المجالات المتخصصة التي واكبت المشروع الاستعماري في محاولة طمس معالم التاريخ الوطني، ولكن النخب الجزائرية بمختلف اتجاهاتها، منذ الغزو الاستعماري لبلادنا إلى غاية أقطاب وزعماء الحركة الوطنية الجزائرية وأبطال ثورة نوفمبر، أبطلت مفعول هذا السحر العلمي الهادف إلى إدماج الأمة الجزائرية ضمن نسيج الحضارة الأوربية التي تبناها المحتل الفرنسي لبلادنا، وسعى جاهدا لإيجاد أجيال تؤمن بهذه النظرية التغريبية للمجتمع الجزائري، ذلك لأن مفعول التعليم الفرنسي وفق هذا النمط التاريخي المفعم بالأبعاد الإنسانية والحضارية، كاد يربك المثقفين الجزائريين، لولا قيام نخبة من المثقفين الجزائريين خلال هذه الفترة الاستعمارية وغيرهم من قادة التيارات السياسية الوطنية خاصة منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري اللذان طرحا فكرة الاستقلال ووجود الأمة الجزائرية بكل مكوناتها⁽⁴⁾، إضافة لجهود العلماء الإصلاحيين؛ الذين كان لهم دورا في دحض النظرية الاستعمارية الحضارية، خاصة رائد النهضة الإصلاحية في الجزائر، العلامة "عبد الحميد ابن باديس"⁽⁵⁾.

ومن هذا المنطلق، فالجزائر التي استرجعت سيادتها سنة 1962، وجدت نفسها على أنقاض هذا الماضي التاريخي بكل أبعاده، خاصة في مجال تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية التي كانت تعج بمختلف الاتجاهات الفكرية والأيدولوجية. ولأن التعليم الجامعي يمثل مرآة حقيقية للشعوب المثقفة والواعية، فقام المشرفون عليه بتحسين الأداء التربوي والبيداغوجي وتوفير البنية التحتية والإطار البشري الضروري له. ورغم أن الجامعة الجزائرية بمفهومها العام قد نشأت في ظل إدارة الاحتلال الاستعماري منذ مرسومي 1875 و1879 بإنشاء المدارس التحضيرية متخصصة في الطب والصيدلة والآداب والحقوق، والتي تحولت إلى جامعة الجزائر منذ عام 1909 وأن مادة التاريخ، كانت تدرس ضمن مدرسة الآداب، وأن عدد الطلبة الجزائريين فيها، لم يتجاوز الأربعة عشر طالبا، ولم يصل في غالب الأحوال إلى 500 طالب سنة 1954، مما يؤكد سعي سلطات البلاد خلال الاستقلال إلى الاهتمام بالتعليم العالي وإعطائه مكانة لائقة ضمن سلم الأولويات، فحسب أحد الباحثين⁽⁶⁾، بأن أهداف التعليم العالي في الجزائر كانت تهدف منذ

الوهلة الأولى إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية منها، الجزارة والتعريب وديمقراطية التعليم وربط الجامعة بالتنمية البشرية والاقتصادية.

ذلك أن تخريج إطارات وتكوين طلبة مقتنعين بالجهود الوطني وإخلاص النية في العمل لا يمكن لها أن تتأتى، إلا من قناعات تاريخية، بأن الآباء والأجداد ناضلوا واستشهدوا من أجل بناء وطن قوي بشعب عظيم. فتعميق هذا السلوك الحضاري من قبل قادة البلاد الذين دأبوا في مناسبات عديدة إلى علاج هذه الإشكالية بالاهتمام ببرامج التاريخ، لتنسجم مع مرحلة استعادة السيادة الوطنية ومواصلة كفاح الأمم بشكل شرس في مواجهات الكتابات التاريخية الاستعمارية، التي حاولت التشكيك في مصداقية مؤرخينا والباحثين الجزائريين المنطلقين من مبادئ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة والتاريخ المشترك للجزائريين عبر العصور ودفاعهم المستميت عن تواجد الأمة عبر التاريخ⁽⁷⁾. يجعلنا هذا التحليل المنطقي للأحداث التأكيد من سلامة المنهج المتبع في الجامعة الجزائرية التي قامت بتعريب المواد الاجتماعية والاجتهاد بمشاركة المختصين إلى تعديل البرامج وإعطائها طابعا أكاديميا بفتح المجال أمام للباحثين والمؤرخين الجزائريين، الذي أصبحوا يتعاملون مع الأرشيف الحي للمجاهدين والوثائق التاريخية المخزنة في دور الأرشيف الجزائرية والفرنسية بعد فتحها أمام الباحثين لإعادة كتابة تاريخ وطني حقيقي⁽⁸⁾.

وفي نفس هذا السياق اكتست الدراسات التاريخية مكانة هامة بين أوساط الباحثين الجزائريين لتأصيل التاريخ وفق المناهج العلمية الحديثة، "فسمحت بدراسة معمقة لتاريخ الحركة الوطنية رغم التوجه الأيديولوجي، فوضعت بعد سنة 1970 أسس متينة للمناهج التاريخية... خاصة بعد سنة 1988 التي وقعت فيها تغييرات جذرية في الدراسات التاريخية وفي بعض الشهادات التاريخية حول التاريخ الوطني المعاصر..."⁽⁹⁾، وذلك من خلال الشهادات الحية وتحقيق المخطوطات والاطلاع على المخزون الأرشيفي وتدريب الطلبة مناهج البحث العلمي وإطلاعهم على مصادر التاريخ الوطني وتحفيزهم على الدراسات التاريخية بمختلف مناهجها وتصوراتها وفتح مجال النقد أمامهم ودراسة الأسطوغرافيا وفلسفة التاريخ بشكلها العام، ذلك أن هذه الأسطوغرافيا مصدر ملهم لكتابة تاريخ الجزائر والعالم⁽¹⁰⁾.

وأن الجيل الجديد من المؤرخين والباحثين والأساتذة المدرسين للتاريخ في الجامعات الجزائرية، يمكنهم التواصل مع الجيل السابق المخضرم الذي عايش الفترة الاستعمارية، من أجل الاستفادة من تجربتهم وخبرتهم في مجال البحوث التاريخية، ولكن بسبب الصعوبات المستجدة، ازداد البعد بينهما في هذا التواصل، لأن "أغلبية الجيل الشاب من هيئة التدريس لم تعد ترى في تجربة الآخرين شيئا ضروريا في تكوينها الفكري وفي نموها الثقافي، سواء من حيث استعمال اللغة والأسلوب والعروض، أو التعامل مع طريقة المعالجة وكيفية العرض، بعد أن تأكدت لديها القناعة بفعل ندرة المناقشات والقراءات النقدية"⁽¹¹⁾، أذن فنظرة الأستاذ سعيدوني حول التواصل في عملية التدريس والبحث في الجامعة الجزائرية في مجال التاريخ، تعتبر واقعية في نظرنا نظرا للخبرة التي اكتسبها بالجامعة الجزائرية والجامعات العربية، بضرورة إدخال إصلاح عميق على منظومة البحث التاريخي وطرق التدريس لمواكبة تطور البحث العلمي في الأقطار الأخرى.

وأن الجزائر غنية بقدراتها المادية والبشرية، لقادرة على المضي في إصلاح جامعي يتماشى مع خصوصية الأمة الجزائرية، باعتبارها لها رصيدا تاريخيا بما خلفه كتابها وعلمائها من كتابات حول تاريخ الجزائر لمؤلفين كبار، لكي تساهم المستحدثات العلمية دوليا في ظل نظام العولمة، مع احتفاظها بحقها في تناول الرصيد التاريخي بعيدا عن التأثيرات الاستعمارية، من أجل قراءة تاريخية سليمة من التحريف والتزييف التاريخي الذي حاول الفعل الاستعماري الإبقاء عليه بعد مغادرته لمستعمراته السابقة⁽¹²⁾.

لا شك أن هذه المتغيرات المحلية والدولية هي التي دفعت المسؤولين على المنظومة الجامعية، بالإسراع إلى مواكبة حجم التغيرات الجارية على المناهج الدراسية وطرق التكوين وأساليب معالجة النقائص، فكان نظام ل.م.د بديلا عن النظام الكلاسيكي السابق في التعليم على مستوى الجامعة الجزائرية.

2- مسار تدريس التاريخ وفق النظام الجامعي الجديد ل.م.د بقسم العلوم الإنسانية بجامعة تيارت

عرفت الجامعة الجزائرية تحولات جوهرية، غداة بداية التأسيس الفعلي للمؤسسات الوطنية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي، بسبب حجم التطور

الذي عرفته هذه الجامعة في الهياكل وازدياد عدد الطلبة بفضل سياسة الديمقراطية الاجتماعية في مجال التعليم وتوفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري؛ مما تطلب إدخال العديد من الإصلاحات على الجامعة الجزائرية في جميع المستويات.

1.2- تعريف نظام ل.م.د وتطبيقات بالجامعة الجزائرية

عملت الجزائر على تدارك النقائص في مجال التعليم العالي وإعادة النظر في محتوياته وهياكله لتوافق التحولات العالمية وتجاوز مرحلة الاستعمار وإعطاء مكانة مرموقة للتعليم العالي والبحث العلمي⁽¹³⁾، وإدخال إصلاحات مستمرة على النظام التعليمي الجامعي بما يتوافق مع طموحات البحث العلمي وتطوير كفاءة فريق التدريس والرفع من مكانة التكوين لدى الطلبة الجزائريين.

ولهذا الغرض وافقت لجنة الإصلاح للتعليم العالي في تقريرها النهائي على نقائص النظام لكلاسيكي وضرورة إيجاد بدائل له، فصادق مجلس الوزراء على مشروع تحديد نظام ل.م.د على توصية لجنة الإصلاح، يوم 30 يناير 2002، حيث تبنت الجامعة الجزائرية هذه التوصية في سبتمبر 2004 وبالتالي "أن نظام ل.م.د هو استجابة لما ينتظره المجتمع ويطمح إليه والحفاظ على طابع المرفق العام للمؤسسة الجامعية وديمقراطية التعليم العالي، ويسمح للجامعة الجزائرية بضمان تكوين نوعي يستجيب للمقاييس الدولية ويسهل إدماج التعليم العالي في المحيط الاجتماعي والاقتصادي"⁽¹⁴⁾، وفي مقابلة مع الدكتور محمد تاج عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تيارت، حول تطبيقات نظام ل.م.د بقسم العلوم الإنسانية في تخصص التاريخ، صرح لنا ما يلي: "أن هذا النظام جاء استجابة للمتغيرات التي حدثت وتحدث في الساحة الدولية ومدى انعكاساتها على الجزائر، باعتبار أن الجزائر تؤثر وتتأثر بمحيطها... وهو نظام يحاول أن يؤسس لفلسفة انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها وجعل عجلة التنمية تسير في مسارها الطبيعي ودعوة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية للاهتمام بما تنتجه الجامعة من معارف وأبحاث تكنولوجية في إطار الشراكة الإيجابية..."⁽¹⁵⁾.

بعد هذه الإطلالة السريعة حول بدايات هذا النظام التعليمي الجديد، الذي يندرج ضمن منظومة الإصلاح الجامعي على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سارعت الحكومة بموافقة مجلس الوزراء على تطبيق توصيات لجنة الإصلاح

الجامعي لوزارة التعليم العالي إلى إصدار المراسيم التنظيمية والتطبيقية لهذا النظام في جميع المواد بدءا بالمواد العلمية والاقتصاد والقانون والعلوم الإنسانية والاجتماعية (2004 و2009)⁽¹⁶⁾.

حيث قامت شعبة التاريخ بجامعة تيارت بعقد عدة ندوات ولقاءات توعوية وتدريبية لهذا النظام لهيئة التدريس وطلبة قسم العلوم الإنسانية بالمشراكة مع قسم العلوم الاجتماعية، حيث تم إلقاء عدة محاضرات من قبل مختصين وتدخلات لأساتذة واستفسارات الطلبة حول هذا النظام الجامعي الجديد، وتم وضع عدة مقاربات بينه وبين النظام الكلاسيكي، وتباينت وجهات النظر حول فعالية هذا النظام الجديد، ما بين المشاركين في فعالية هذا النظام وضرورة جعله مرنا ونزع الغموض عنه، حتى يتسنى للجان البيداغوجية وميدان التكوين من متابعة تطبيقاته على مسار التاريخ⁽¹⁷⁾.

ومن هذا المنطلق، سوف نحاول إلقاء نظرة سريعة على تطبيقات هذا النظام بشعبة التاريخ بقسم العلوم الإنسانية بجامعة تيارت من خلال الإمكانيات المتاحة والتحديات التي تواجهها هذه الشعبة والأفاق الممكن تحقيقها.

2.2- الإمكانيات المتاحة (المادية والبشرية)

وافقت كلية العلوم الإنسانية والآداب واللغات الأجنبية بجامعة ابن خلدون على فتح شعبة التاريخ ضمن قسم الأدب واللغات الأجنبية في الموسم الجامعي 2006-2007 بأول دفعة من النظام الكلاسيكي بحوالي 150 طالب ليرتفع هذا العدد تدريجيا إلى 400 طالب و600 طالب، ليصل إلى نهايته في السنة الجامعية 2012-2013، بتخرج آخر دفعة، حيث تمكنت هيئة التدريس رغم محدودية الإمكانيات إلى التعامل مع البرامج التكوينية من محاضرات وتطبيقات والإشراف على مذكرات التخرج، وأثبت طلبة هذه الشعبة جدارة في الاستحقاق بشهادة الليسانس والمشاركة في المسابقات التي نظمتها الجامعات الجزائرية.

تؤكد هذه العملية الخاصة بتطوير التكوين بفرع التاريخ، مدى الاستجابة لتطلعات المسؤولين المشرفين على العملية من مدير الجامعة إلى عمادة الكلية ووالي ولاية تيارت وطموحات الطلبة وهيئة التدريس وجمعيات المجتمع المدني التي

ساعدت على المساهمة في تدعيم هذا الصرح العلمي، خاصة المنظمة الوطنية للمجاهدين.

وتعليقا على فتح شعبة التاريخ، ذكر لنا عميد الكلية، بأنها جاءت استجابة لتطلعات تاريخ المنطقة⁽¹⁸⁾ : "فأني وجهت فكرك، وجدت التاريخ حاضرا، فالمختص في القدم يجد ملاذه في تلك الآثار التاريخية الضاربة في أعماق التاريخ من كهوف ورسومات جدارية أرّخت للحضارة بالمنطقة، ويجد مختص التاريخ الوسيط التاريخ حاضرا مع الرستميين وقلعة بني سلامة وكتابات ابن خلدون عنها، وفي التاريخ الحديث والمعاصر، كانت المنطقة معقلا لزوايا العلم والطرق الصوفية وأيضا رمزا للمقاومة الشعبية والثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي".

و تنوينا للنجاحات التي حققتها شعبة التاريخ، فقد واكبت هذه الأخيرة عملية الإصلاح الجامعي الخاصة بتوسيع نظام "ل م د" بالجامعة الجزائرية وضمان تكوين نوعي والاستجابة لمطالب المجتمع الشرعية في مجال ترقية التعليم العالي والمساهمة في المهمة الثقافية للجامعة بالانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والارتباط بالمعارف العالمية، تم فتح مسار التاريخ ضمن نظام "ل م د" خلال الموسم الجامعي 2009-2010 بتسجيل أكثر من 60 طالب ويفتح تخصصين هامين وهما:- تاريخ عام - تاريخ وجغرافيا ،و ذلك وفق القرار الوزاري الذي ينتظمين تأهيل لليسانس المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2009-2010 بجامعة تيارت ومنها فتح التخصصين سابقين الذكر⁽¹⁹⁾. و ارتفع العدد للسنة أولى علوم إنسانية تدريجيا ما بين 500 طالب إلى 700 طالب لغاية الموسم الجامعي الحالي ،و بدأت تتحقق النتائج الخاصة بتخرج دفعات متتالية لهذا النظام الذي تمكن من فرض وجوده بجامعة ابن خلدون في معظم التخصصات ومنها شعبة التاريخ التي حققت قفزة نوعية بتخرج أكثر من 50 طالب في السنة الجامعية 2011-2012 ثمّ دفعة ثانية تفوق 300 طالب في السنة الجامعية 2012 - 2013 وتوقع تخرج عدد أكبر في السنوات القادمة، وهو ما يؤشر في نظرنا إلى توفر الإرادة لدى المسؤولين على قطاع التعليم العالي بجامعة تيارت، ولأجل إتمام مسار التاريخ في إطار منظومة "ل م د"، تمّت برمجة ثلاثة مشاريع ماستر في التخصصات الآتية: - تاريخ المغرب الحديث

والمعاصر - تاريخ أوسط الوسيط - وتاريخ المغرب الإسلامي ب60 طالب ويتوقع ارتفاع هذا العدد في السنة الجامعية الحالية (2013-2014)⁽²⁰⁾.

وتطلبت هذه العملية مجهودات كبرى من قبل جامعة ابن خلدون بتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لمهام التكوين والتأطير، حيث كانت شعبة التاريخ ضمن مجموع الكليات غرب المدينة "طريق فرندة" بأن تم توفير لها القاعات والمدرجات ثم تمّ ترحيله إلى مجمع كerman "طريق الجزائر" حيث تستقر حليا في بناية مستقلة تتوفر فيه جميع الإمكانيات من قاعات ومدرجات ومكتبة وبناية إدارية تستجيب لتطلعات الفريق الإداري والبيداغوجي وتوظيف الأساتذة، حيث وصل عددهم بشعبة التاريخ إلى حوالي 54 أستاذا منهم خمسة أساتذة محاضرين والعدد مرشح للارتفاع في انتظار مناقشة العديد من أساتذة القسم لرسائل الدكتوراه .

و لكن رغم الدعم الملحوظ من قبل المشرفين على قطاع التعليم العالي بجامعة تيارت، فإن عملية التأطير لا تخلو من مشاكل ونقائص، خاصة مع التوسع في تطبيق نظام ل م د .

2-3 - التحديات والمصاعب

نظرا للنقلة النوعية لطلبة سنة أولى " ل م د " من التعليم الثانوي إلى رحاب الجامعة، وما خلفته عملية تطبيق هذا النظام وكيفية التعامل مع البرامج الجديدة التي تشمل تكويننا قاعديا مشتركا في إطار الجدع المشترك " علوم إنسانية " في السنة الأولى حيث يتحصل الطالب على معارف متنوعة من مقاييس في التاريخ والجغرافيا و وسائل الإعلام وعلم المكتبات وأيضا تعليما مشتركا في مجال اللغات والإعلام الآلي الذي دخل الجامعة الجزائرية، بهدف ترقية قدرات الطالب في مجال المعلوماتية، وذلك بغية إثراء الثقافة الجامعية بالوسائل التكنولوجية خاصة وسيلة الأنترنت التي أصبحت من بين وسائل الاتصال التي عرفت نجاحا في السنوات الأخيرة في الجامعة الجزائرية⁽²¹⁾. ثم يلتحق الطلبة بالتخصصات الموجودة لحد الساعة شعبي التاريخ والفلسفة في انتظار الموافقة على المشاريع الأخرى.

ويخضع الطلبة الملتحقون بشعبة التاريخ بالنظام الداخلي لجامعة ابن خلدون، حيث ضبط هذا الأخير كفايات التسجيل والتوجه الشعب الجديدة والانضباط ، خلال المواظبة في حصص المحاضرات والإزامية الحضور في الأعمال التطبيقية ويسهر

قسم العلوم الإنسانية على احترام تنفيذ مواد هذا القانون⁽²²⁾. و من جهتهم يخضع سلك التدريس لنفس إجراءات النظام الداخلي في مجال التدريس وشروط إلقاء المحاضرات والسهر على الأعمال التطبيقية، يضاف لها المشاركة في أشغال اللجنة البداغوجية ومراقبة الامتحانات والحرص على حسن سيرها وتصحيح أوراق الامتحانات والمشاركة في أشغال لجنة المداولات والإشراف على مذكرات التخرج وغيرها من المهام المنوطة بمهنة التدريس⁽²³⁾.

ولكن ثمة مشاكل لا زالت تعترض شعبة التاريخ في بعض المستويات منها، المتعلقة بالطلبة في مجال الوصاية والمرافقة والبعض الآخر مرتبط بالهياكل والإطار البشري المكون، وسجلت شعبة التكوين بقسم العلوم الإنسانية بعض هذه الملاحظات كالآتي⁽²⁴⁾:

- عدم الوضوح والرؤية لنظام ل م د من قبل الطلبة - يشتكي الطلبة من الاكتظاظ داخل القاعات - كثافة الدروس والعروض - الاستفسار عن تخصصات أخرى إلى جانب شعبة التاريخ - الاستفسار عن طبيعة التحويلات إلى هذه الشعبة.

وفي نفس السياق واجهت الفريق البيداغوجي في تأدية مهامه بعض الصعوبات منها :

- قلة الهياكل المعدة لعملية التكوين والوصاية - غياب التواصل بين الطلبة والأستاذ الوصي - غياب وسائل التحسيس الضرورية لإنجاح مهام التكوين ومرافقة الطالب بسبب ضغط المحاضرات والأعمال التطبيقية - إهمال بعض الطلبة لحصص المحاضرات مما يجعل العملية الأكاديمية صعبة أمام هذه إشكالية، خاصة التكامل بين فريق التكوين ومجموع الطلبة، وأن نظام "ل م د" حسب الدكتور شرف رئيس المجلس العلمي للكلية يتطلب جهودا معتبرة تشترك فيها خبرات هيئة التدريس ومواظبة الطلبة من أجل إنجاح العملية التعليمية بالمقاربات والشراكة بين الأستاذ والطالب⁽²⁵⁾.

إن هذه المستجدات التي لوحظت في مجال تطبيق برامج المواد المدرسة في شعبة التاريخ، تمثل لنا إشكاليات معتبرة لإيجاد الحلول الممكنة لتجاوز كثافة البرامج، وضرورة إيجاد آليات واقعية لتحسين الأداء التربوي والأكاديمي لهذه

الشعبة الهامة، التي تتطلب مجهودات كبيرة لإيصال المعارف التاريخية لطلبة هذا النظام الجامعي الجديد المني على سرعة هضم المعلومات واختصار الزمن في مجال التكوين .

2-4- أفاق مسار التاريخ بجامعة تيارت:

إننا تتبعنا للمسار التكويني لشعبة التاريخ منذ اشتغالنا كأستاذ مساعد في هذه الشعبة وأستاذًا محاضرًا وتكليفنا بمهمة مسؤولية ميدان التكوين، لاحظنا أن هذه الشعبة تتوفر على كوكبة من الأساتذة في جميع التخصصات، سواء منها المشتركة في الجذع المشترك أو تخصصات التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، بل توجد تخصصات دقيقة كالتاريخ العثماني وتاريخ الثورة، وأيضًا عدد معتبر من الطلبة النجباء الذين احتلوا مراتب متقدمة في المعدلات وكرموا من قبل رئاسة الجامعة؛ إضافة لما تتوفر عليه الكلية من مكتبة معتبرة، وقاعات الانتارنيت، التي سمحت لمجموع الطلبة بالاستفادة من هذه الإمكانيات، ويسهر الفريق الإداري والبيداغوجي على تفعيل جميع الإمكانيات المتاحة بشكل عقلائي .

وفي سياق عملية التدريس، تسعى جامعة ابن خلدون إلى توظيف المزيد من الأساتذة لتغطية بعض العجز المسجل سابقًا، ولكن بفضل تدعيم هذا التوجه أصبحت شعبة التاريخ تتوفر على عدد لا بأس به من الأساتذة المحاضرين والمطبقين، وحسب عميد الكلية ⁽²⁶⁾ فإن شعبة التاريخ ستكون واعدة في تحقيق النتائج العلمية المرجوة من تطبيق نظام ل م د، نظرا:

- للعدد الهائل من الطلبة الذين أصبحوا يسجلون في هذه الشعبة
- والعدد الكبير من الأساتذة المقبلون على مناقشة رسائل الدكتوراه
- كذلك إمكانية فتح مخابر بحث في مختلف التخصصات والاستفادة من مراكز البحث المتواجدة بالوطن إضافة لمركز الدراسات التاريخية وما قبل التاريخ المتواجد بتيارت .

- فتح مشاريع ماستر في تاريخ الثورة والتاريخ القديم وأمكانية فتح مشروع مدرسة الدكتوراه بشعبة التاريخ

وفي خضم العملية البيداغوجية في مجال تفصيل برامج المقاييس المدرسة، يسهر فريق التكوين في إطار المهام المنوطة به، وفقا للقوانين المحددة لرئيس الميدان

ورئيس الشعبة ورؤساء التخصصات، على عقد اجتماعات دورية والتداول حول الانشغالات التي تهم فريق التكوين والطلبة بدراسة مشاكلهم واستفساراتهم في هذه البرامج ، خاصة بالنسبة لطلبة الجذع المشترك "علوم إنسانية وكيفية الانتقال إلى تخصص مسار التاريخ، وتمّ التركيز في هذه المناقشات على أهمية حصص الوصاية للسنة الأولى. بمرافقة الطالب نحو التخصصات المتواجدة بشعبة التاريخ⁽²⁷⁾. وخلال اللقاءات المشتركة بين الفريق الإداري المسير لقسم العلوم الإنسانية وهيئة التدريس، يتم عرض النتائج المتوصل لها في مدى إيصال البرنامج الدراسي لكل مقياس، وحسب القوانين المنظمة لنظام "ل م د" فإن أستاذ التعليم لهذا النظام يتحمل عدة مهام عكس النظام الكلاسيكي منها⁽²⁸⁾: - اللجنة البيداغوجية للمادة و الفرقة البيداغوجية التي تقوم بمهمة سير الوحدة التعليمية وفرقة التكوين المتكونة من رؤساء التخصصات ورئيس الشعبة ورئيس الميدان الذي يسهر بمعية رئيس القسم على المتابعة الدورية للعمل البيداغوجي وفق القوانين المنظمة لنظام "ل م د".

وهذا الشكل التنظيمي لشعبة التاريخ بقسم العلوم الإنسانية بجامعة تيارت، فإنها التزمت بتنظيم نفسها حسب القوانين والتشريعات المعمول بها في هذا النظام، الإصلاحية الجامعي الجديد، بتوفير قدر معتبر من المادة العلمية التاريخية، بالشراكة مع الطالب الجامعي الذي ينبغي عليه الاستفادة من طموحات هذا النظام، رغم بعض النقائص المسجلة في عملية التقويم للأساتذة والطلبة لهذا النظام ؛ مثل سوف نوضحه لاحقا في هذه الورقة العلمية . وتتم الجامعة بشكل خاص مخاضا عسيرا في التحول من نظام الكلاسيكي والنظام "ل م د"، لأكما نظامان يختلفان في مجال طريقة التدريس : فالأول يعتمد على الأستاذ في تلقينه للدروس وعرض المحاضرات على الطلبة، أما الثاني فيعتمد على الشراكة بين الأستاذ والطالب في إنجاز الدروس من خلال أعمال البحوث في المراجع والشبكة التواصلية، يكون الطالب فيها فاعلا إيجابيا في التحضير للمحاضرات وو الوصول إلى النتائج المرجوة من هذا النظام⁽²⁹⁾.

ولهذا الغرض سعى فريق التكوين إلى تشريح برامج المقاييس المدرسة للمشاريع المنفذة وإبداء الرأي فيها واقترح تعديل بعضها لجعله مرنا، بهدف مساعدة الطلبة على هضم هذه البرامج وإنجاح العملية التعليمية بالمقاربة والسماح للطلاب بإثبات قدراته في مجال البحث وإبداء الملاحظات والتوصل إلى النتائج

المرجوة، خاصة في مجال البحث التاريخي الذي يشمل مقاييس عديد خلال الثلاثة السنوات⁽³⁰⁾.

و من هذا المنطلق فعملية تدريس مسارة التاريخ، ضمن نظام "ل م د"، يعتمد مباشرة على التفاعل بين هيئة التدريس والطلبة، مما يستوجب علينا أخذ رأي هيئة التدريس والطلبة لمعرفة رأيها حول العملية التعليمية بشعبة التاريخ بجامعة تيارت.

3- تقييم عملية التدريس من خلال عينات من أفواج الطلبة وهيئة التدريس

قمنا بطرح جملة من الأسئلة على نماذج من هيئة التدريس وأخذ عينات من آراء طلبة السنة أولى جذع مشترك في العلوم الإنسانية والمتوجهون لتخصصي تاريخ عام تاريخ وجغرافيا، من خلال استمارة تتناول العناصر الآتية :

3-1 نظرة الأساتذة المدرسين لمسار التاريخ في إطار النظام الإصلاحي

الجامعي الجديد

تضاربت الآراء بين مؤيد لهذا النظام لمرونته وقصر مدّة التكوين والسماح بتخرج عدد كبير من الطلبة، وتحفظ عينات أخرى لهذا النظام بسبب الغموض الذي يحيط به والتعقيدات الحاصلة في البرامج ونقص المرافق لاستيعاب العدد الكبير الملتحق بشعبة التاريخ، ويبدوا لنا من هذه الدراسة المتواضعة، أن كثير من الإشكاليات التي أحاطت بهذا النظام بدأت تزول مع الممارسة اليومية مع البرامج وجهود فريق التكوين خلال اجتماعاته بهيئة التدريس وضبط المشاكل وإيجاد الحلول لها⁽³¹⁾. وهذه الإشكاليات فرضت على هيئة التدريس، الاطلاع على القوانين المنظمة وتكييف مقاييس التاريخ السداسية مع الحجم الساعي المسموح به وتجاوز المستجدات الأخرى .

3-2 إيجابيات التدريس ضمن هذا النظام

أن الكثير من الدراسات المتخصصة، التي كتبت عن تطبيقات هذا النظام بالجامعة الجزائرية، أكدت على كثير من إيجابيات التدريس لبرامج مختلف المواد وفق هذا النظام منها⁽³²⁾:

- التسجيل يكون مباشرا ولا يخضع لعملية الوصاية المركزية - مرونة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بفرض نجاح أكبر - تقليص الحجم الساعي بحيث تعطى

الأهمية للبحث والمطالعة - تقدم تكوين بمواصفات عالمية - يضمن تكويننا نوعيا وفق الاختصاصات المفتوحة - تلبية حاجات قطاع الشغل وتفعيل العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي - انفتاح الجامعة الجزائرية على العالم وتشجيع التعاون مع الجامعات الدولية - تقوية المهمة الثقافية للجامعة بإدخال المواد التثقيفية إضافة إلى التخصصات الرئيسية- يقدم شهادة معترف بها دوليا.

هذه بعض إيجابيات هذا النظام، حيث طرحنا هذا الانشغال على عينات من هيئة التدريس والطلبة، فأجمعت على أهمية اعتماد الطالب على نفسه وتخفيفه على تحصيل نتائج مرتفعة ليتمكن من اختيار أحسن التخصصات، وكانت إجابات الطلبة سنة أولى جذع مشترك، بأنه فتح لهم المستقبل السريع نحو شهادة الدكتوراه في وقت سريع وأكد البعض الآخر شراكتهم مع أساتذتهم في التحصيل العلمي من خلال حرية اختيار مواضيع التطبيقات ومرونة النظام السداسي والصعود إلى السنة الموالية رغم القروض المترتبة عن العام الدراسي⁽³³⁾.

3- سلبات تدريس مسار التاريخ ضمن هذا النظام

رأت دراسات أخرى حول تطبيقات هذا النظام في الجامعة الجزائرية، بأنه تعترضه العديد من الصعوبات والمشاكل، التي لا زالت تشكل عبئا على تدريس المقاييس الكثيرة من خلال الوحدات الأساسية والاستكشافية و المشتركة في السنة أولى علوم إنسانية ثم التخصص في شعبة التاريخ خلال السنة الثانية ثم توجيه الطالب نحو تخصص دقيق في السنة الثالثة، وهو ما طرح هذه الإشكاليات مع حجم البرامج المعدة من قبل مخططات الأساتذة، ولقد عدت هذه الدراسات سلبات هذا النظام في ما يلي⁽³⁴⁾:

- قلة التأطير مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل النظام لا يتوافق والطموحات المرجوة منه، من خلال التكوين النوعي- افتقار أغلب جامعاتنا إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار - قلة المؤسسات الاقتصادية في الوطن مما يرهن فرص إيجاد مناصب العمل - استقلالية المؤسسات الجامعية وإن كانت تسمح بالمنافسة بين الجامعات فإنها تخلق نوع من أنواع اللاستقرار في قيمة الشهادة- قضية تصنيف الشهادات عند الوظيف العمومي

وما يمكن أن تخلقه من مشاكل مع شهادات النظام القديم في ظل انعدام النص القانوني - قلة الإعلام في الأوساط الطلابية، مما يجعل الطلبة المسجلين فيه لا يعرفون أي شيء عنه ولا عن مستقبلهم التعليمي.

وإذا رجعنا لعينات هذه الدراسة التي أعدناها بمشاركة الفريق الإداري وهيئة التدريس، نجد أنها تشتت في المعطيات الآتية⁽³⁵⁾:

- كثافة التدريس وكثرة المقاييس والضغط على الطالب في مجال البحوث والأعمال الفردية وقصر مدة التكوين - العدد الكبير للطلبة وقلة المرافق - عدم وضوح الرؤية لهذا النظام من قبل الطلبة وتخوفهم من التخصصات المتواجدة بقسم العلوم الإنسانية وصعوبة التعامل الأساتذة مع برامج المقاييس المدرسة - نقص تجربة الأساتذة الجدد بالتدريس بالمقارنة وبالكفاءات .

43- قدرة الطلبة على استيعاب الدروس

إن العملية التعليمية مشتركة بين الفريق المكون ومجموع الطلبة، حيث يستوجب ذلك إعطاء الأولوية في تقديم محاضرات ذات مستوى جيد وفي تناول جميع الطلبة، نظرا لتفاوت مستوياتهم التعليمية وقدراتهم على هضم الدروس، إضافة للحجم الساعي الذي لا يتناسب أحيانا مع المخططات المنجزة من قبل الأساتذة، وكذلك الضعف اللغوي ونقص المكتسبات القبلية للطلبة، نظرا لحدائث التجربة بالتدريس بالمقارنة في الجامعة الجزائرية؛ ويستوجب القيام بمجهودات معتبرة لفريق التدريس لمناقشة هذه الإشكاليات، وذلك ما دأب عليه ميدان التكوين في اجتماعاته للتركيز على هذه العملية⁽³⁶⁾.

3- الاقتراحات وتوصيات هيئة التدريس من أجل تحسين المعارف

التأرجحية والإنتاج العلمي

تجمع معظم ملاحظات الأساتذة المستجوبين على النقاط الآتية⁽³⁷⁾:

- إيجاد صيغ مدروسة أكثر عقلانية لمتابعة المحاضرات والتطبيقات

-إعادة النظر في الحجم الساعي، ليتناسب مع طبيعة كل مقياس تاريخي

- التركيز على الدراسة بالمقارنة وبالكفاءات وإعطاء فرص تحفيزية للطلبة في إنجاز أعمالهم وفق الطرق العلمية المتعارف عليها .

- عقد ندوات تاريخية لإيضاح أهمية التدريس وفق هذا النظام الجديد للطلبة الجدد، ودورات تدريبية للأساتذة الجدد لهضم عملية التدريس وفق هذا النظام .

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الورقة العلمية، توضيح معالم مسار تدريس التاريخ بقسم العلوم الإنسانية في هذه الورقة العلمية المتواضعة، وركزنا على طبيعة الإصلاح الجامعي الجديد وفق نظام "ل م د"، حيث عرفت شعبة التاريخ قفزة نوعية لتحقيقها نتائج مرضية، وتوصلنا في آخر هذه الدراسة للنتائج الآتية :
- عرفت شعبة التاريخ بجامعة ابن خلدون تطورا ملحوظا منذ نشأتها في ظل قسم الآداب واللغات، لتنتقل لقسم العلوم الإنسانية .

- حضني تدريس مسار التاريخ بالجامعة بمكانة مرموقة، نظرا للعدد الكبير الذي أصبح يلتحق بهذه الشعبة والتدعيم الذي تحصل عليه من عمادة الكلية ورئاسة الجامعة.

- تم عقد عدة ندوات محلية للتعريف بنظام "ل م د" بمشاركة مختصين وبإشراف اللجنة العلمية للقسم وميدان التكوين لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

- قيام الفريق الإداري والبيداغوجي بعملية التحسيس في التوعية بأهمية نظام "ل م د" وتطبيقاته بالعلوم الإنسانية، من خلال حصص إذاعية ومطويات وأعمال الوصاية للتكفل بانشغالات الطلبة وتوجيههم للتخصصات الموجودة بشعبة التاريخ.

- 1 - أحد صفر مدينة المغرب العربي في التاريخ، ج1، دار النشر بسلامة، و مطبعة العمل، تونس، 1959
- 2- TURRIN(Y), Affrontement Culturelles Dans L'Algérie Coloniale, Ecole, Medressa Religion, S.N.E.D, 1971, Alger, pp 50-55
- 3 - LÉON ROCHES, Dix ans à travers l'Islam, 1834 - 1844 NOUVELLE ÉDITION. LIBRAIRIE ACADEMIQUE DIDIER, PARIS, 1884, PP 13-16
- 4 - إبراهيم مهديد، نجم الشمال الإفريقي وحزب الشعب الجزائري 1926-1939، الإستراتيجية الوطنية وتأسيس الفكر الاستقلالي، منشورات دار الأديب، 2007 صص 15 - 29
- 5 - محمد بليل : تصورات وأفكار ابن باديس السياسية في مجال وحدة الشال الإفريقي "مجلة عصور الجديدة يصدرها مختبر البحث التاريخي، تاريخ الجزائر، جامعة وهران، العدد 5، 2012، صص 222-244
- 6 - سمية برهومي : "نظام ل.م.د في مواجهة تحديات تفاقم البطالة في الجزائر"، موقع إلكتروني خاص بتطبيقات نظام ل م د في الجامعة الجزائرية، الدخول بتاريخ 25 سبتمبر 2013
- 7- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 4، "الأولى"، دا الغرب الإسلامي، 1996، صص 7-10
- 8 - رابع لونيسي : " ضرورة حضور المؤرخين في جميع الشهادات بغية كتابة التاريخ بشكل صحيح "مقبلة مع وكالة الأنباء الجزائرية، بتاريخ 17 - 02 - 2013
- 9 -hassane Remaoun : "les Historiens Algériens Issus du Mouvement National "in Revue insaniat Crasc , Oran N°25-26 juillet – décembre 2004 pp 225 -238
- 10 - Benamine Stora « L'Histoire De L'Algérie ,Sources ,Problèmes , Ecritures» in Revue Insaniyat crasc , Oran ,pp 215 -224
- 11 - ناصر الدين سعيدوني: "في انتظار المولود الجديد، مجلة الدراسات التاريخية لقسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بوزريعة الجزائر 2 في سلسلتها الجديدة "مجلة الدراسات التاريخية العدد الثالث عشر 2011، تصدر عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر 2، صص 18-11
- 12 - اسماعيل النوري الربيعي : "التاريخ قراءة ما بعد الاستعمار " مجلة عصور، العددين 18 - 19، جانفي - ديسمبر 2012، يصدرها مخبر البحث التاريخي، مصادر وتراجم، جامعو وهران. صص 167 - 186

- 13 - ليلي زرقان : "إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس بسطيف" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012 جامعة حسبية بن بو علي - الشلف صص 31-70.
- 14 - دليلة معارشة : "نظام LMD وضرورة إعداد هيئة التدريس وقفة لضمان نجاحه في الجامعة الجزائرية" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، 2012 جامعة حسبية بن بو علي - الشلف صص 7-29.
- 15 - مقابلة مع عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في موضوع تدريس مسار التاريخ في ظل نظام ل.م.د يوم 07-10-2013 على الساعة 13 سا.
- 16 - انظر المصادر الآتية : Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la recherche : 11- p5 2007 , réformation des Enseignements Supérieure , وأيضاً وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة" ل. م.د"، جوان 2011، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 13
- 17 - لبيب لحاج: "التاريخ ومسار التكوين ل.م.د"، يوم دراسي حول ل.م.د نظام ل م د بين النظرية والتطبيق في العلوم الإنسانية يومي 24-25 جانفي 2012، قسم العلوم الإنسانية، جامعة تيارت وتدخل المكلف بميدان التكوين خلال اجتماع سبتمبر 2013 مع فريق التكوين للكلية.
- 18 - لقاء مع عميد الكلية، مرجع سابق
- 19 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرار رقم 148 مؤرخ بتاريخ 01 جويلية 2009.
- 20 - جداول ومؤشرات إحصائية أنجزت بمناسبة زيارة وزير التعليم العالي والبحث العلمي لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن خلدون سنة 2013 .
- 21 - أحمد عبد الله الحسو: "الدراسات التاريخية بين الآليات التقليدية وتكنولوجيا المعلومات دورية كان التاريخية، العدد العشرون، يونيو 2013
- و أيضا : Yasmin Boudhane : « l'Acquisition de la Culture Informationnelle chez les Etudiants Universitaires Algériens » in Revue la littératures et les sciences Sociales , N° 15 Du juillet 2012 Université de Chlef pp111-143
- 22 - رئاسة جامعة ابن خلدون ، النظام الداخلي المادة الخامسة ص 2، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت.
- 23 - نفسه، المادة الواحدة والخمسون ، ص 22
- 24 - جامعة ابن خلدون، قسم العلوم الإنسانية، محضر اجتماع شعبة التكوين بتاريخ 16 جوان 2011

- 25 - مقابلة مع رئيس المجلس العلمي بتاريخ 07-10-2013 على الساعة 11 سا
- 26 - مقابلة مع عميد الكلية، مصدر سابق
- 27 - تقرير فصلي خاص بميدان التكوين، حول مجريات التدريس والتحضير لامتحانات السداسي الأول، محضر بتاريخ فبراير 2012
- 28 - دليلة معارشة، مرجع سابق صص 7-27
- 29 - لقاء مع عميد الكلية، مرجع سابق
- 30 - جامعة ابن خلدون، قسم العلوم الإنسانية، محضر اجتماع شعبة التكوين للقسم، بتاريخ 24-05-2011.
- 31 - جامعة تيارت، شعبة التاريخ عينات من آراء هيئة التدريس بقسم العلوم الإنسانية ومحضر اجتماع فريق التكوين بتاريخ 23 سبتمبر 2013
- 32 - دليلة معارشة، مرجع سابق، وأيضاً، أبحاث نظام ل م د م، موقع إلكتروني WWW.Ugel.org
- 33 - جامعة تيارت، شعبة التاريخ، آراء وعينات من هيئة التدريس وطلبة السنة أولى علوم إنسانية
- 34 - ليلي لزرقي، مرجع سابق، وأيضاً الموقع الإلكتروني، WWW.Ugel.org
- 35 - جامعة تيارت، شعبة التاريخ عينات من هيئة التدريس وطلبة السنة أولى علوم إنسانية
- 36 - محضر اجتماع فريق التكوين الخاص بمتابعة مسارات التكوين في قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تيارت، بتاريخ 23-10-2013
- 37 - جامعة تيارت، شعبة التاريخ عينات من هيئة التدريس وطلبة السنة أولى علوم إنسانية.